

31 July 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيديوسيكيو (زمبابوي)

المحتويات

افتتاح الدورة

بيان من الأمين العام

بيان من الرئيس

تنظيم الأعمال

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:
Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات خضرت هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

افتتاح الدورة

١ - الرئيس: أعلن افتتاح الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

بيان من الأمين العام

٢ - الأمين العام: قال إنه منذ وقت طويل، ظل برنامج أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي راكدا في عقلية شكلتها الحرب الباردة. ففي عام ٢٠٠٥، شهد العالم ما يمكن أن يطلق عليه "كساد في نزع السلاح". وانتهى المؤتمر الاستعراضي ذلك العام بخيبة أمل، بينما لا تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولو سطرا واحدا عن أسلحة الدمار الشامل. واليوم، يبدو العالم كأنه خارج من هذه الوهدة. ومع ذلك، فإن التغيير الذي شهدته الأسابيع الأخيرة قد حدث في ظل تهديدات متعددة تميل، وإن كانت ملحة في ذاتها، إلى طمس مدى إلحاح برنامج أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتمثل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، وتفشي فيروس إنفلونزا A (H1N1) رسائل لتذكيرنا بالطابع المترابط لعالم اليوم وتتطلب استجابة كاملة وقوية ومتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأسلحة النووية تشكل خطرا رهيبا. وليس بإمكان المجتمع الدولي أن يتحمل تكلفة إعطاء مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار أدنى الأولويات. ويجب ألا تثبط حركة الدول بحيث ترضى بالأمر الواقع أو تفقد الفرصة لجعل مجتمعاتها أكثر أمنا وازدهارا.

٣ - وقال إنه بصفته الأمين العام، ما فتئ ينتهز كل فرصة لإحراز التقدم. وقد ناقش مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح مع الرئيس الروسي ميدفيديف ورئيس الولايات

المتحدة الأمريكية أوباما، وهو يرحب بالتعهد المشترك الذي أعلنه الشهر الماضي بالوفاء بالتزامتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما يشجعه على نحو خاص هو أن كلا البلدين أسرع بالالتزام بالسعي نحو تحقيق تخفيضات يمكن التحقق منها في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بالاستعاضة عن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة "ستارت ١") باتفاق جديد ملزم قانونا. وهو يأمل في أن يكون النموذج الذي قدمه عاملا محفزا للدول النووية الأخرى كي تحذو حذوه.

٤ - وهو يشجع جمهورية إيران الإسلامية على الاستمرار في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل إظهار الطابع السلمي تماما لبرنامجها النووي، والدخول مرة أخرى في مفاوضات مع ما يطلق عليه مجموعة ٣+٣ (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والصين)، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالتمشي مع مجموعة مقترحات التعاون مع ذلك البلد.

٥ - وأما فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبالرغم من التحديات الخطيرة الحالية، فلا يزال مؤمنا بأن عملية المحادثات السداسية هي أفضل آلية لتحقيق إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، بالوسائل السلمية على نحو يمكن التحقق منه. ولذلك فهو يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات حتى يمكن تبديد أوجه قلق كل طرف من خلال الحوار والتعاون، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية.

٦ - وعلاوة على ذلك، فهو يحث جميع الدول على إنهاء حالة الجمود التي خيمت على الأجهزة الدولية لترع السلاح لزمّن طويل. ولتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، من الضروري أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون مزيد من التأخير، وأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات لإبرام معاهدة قابلة للتحقق بشأن المواد الانشطارية. وأثنى على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحث جميع البلدان التي لم تصدّق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون شروط.

٧ - وتتزايد الآمال المعقودة على إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي آل إليه برنامج عمل نزع السلاح وما فتئت هناك سلسلة من المقترحات المتلاحقة. ووضع كبار رجال الدولة المحنكين، وقادة الدول الحائزة للأسلحة النووية، وممثلو المجموعات الإقليمية، ومختلف اللجان والمجتمع المدني مقترحات مفصلة بشأن القضاء على الغول النووي. وبالرغم من تباين أصواتهم، فهي تنتمي إلى مجموعة متناغمة متزايدة تطالب باتخاذ إجراءات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ولم تؤد الشواغل بشأن الإرهاب النووي، والاندفاع الجديد من جانب البعض إلى حيازة الأسلحة النووية، وتحدد الاهتمام بالطاقة النووية كبديل لأنواع الوقود الأحفوري، إلا إلى زيادة الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل.

بيان من الرئيس

٨ - وستكون أعمال اللجنة خلال الأسبوعين القادمين حاسمة. ويجب على الوفود اغتنام الفرصة وإظهار جديتها. ويجب استغلال الدورة الحالية للوصول إلى اتفاق على المسائل الإجرائية الرئيسية وعلى توصيات موضوعية تقدم إلى المؤتمر الاستعراضي، الذي يجب عليه بالتالي الخروج بالتزام واضح من جانب جميع الدول الأطراف بأن تمثل بالكامل لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إنه يحث الوفود على التحلي بروح قبول الحلول التوفيقية والمرونة، وأن

٩ - والناس يعرفون بديهيًا أن الأسلحة النووية لن تجعل العالم أبداً أكثر أمناً، وأن الأمن الحقيقي يكمن في التصدي لمسائل الفقر وتغير المناخ والتزاع المسلح وعدم الاستقرار. ويرغب الناس في أن تستثمر الحكومات في خطط النمو والتنمية، لا في أسلحة الدمار الشامل. وإذا استطاعت اللجنة تمهيد الطريق للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، سيكون ذلك رسالة أمل نحن في حاجة ماسة إليها. وتمنى للدول الأطراف كل النجاح، سواء في الدورة الحالية أو في المؤتمر الاستعراضي.

١٠ - الرئيس: قال إن الدورة الحالية تأتي في وقت ملائم في تاريخ معاهدة عدم الانتشار وهناك قدر كبير من الإرادة السياسية بين الدول الأطراف تبغي نجاح المؤتمر الاستعراضي ويجب ألا تفوت اللجنة هذه الفرصة السانحة. ويجب عليها التركيز على المهمة الرئيسية المتمثلة في معاهدة عدم الانتشار للإعداد لنجاح المؤتمر الاستعراضي بحيث يفضي إلى معاهدة أقوى وأكثر فعالية. وذكر أنه كرئيس سوف يبذل قصاراه لتوجيه الدورة إلى الوصول لنتيجة ناجحة. ومع ذلك، فإن تحقيق ذلك يتطلب التعاون وإسداء المشورة وتقديم المساعدة من جانب الدول الأطراف. وفيما يتصل بذلك، فهو يذكر الوفود بأن اللجنة يجب أن توفر جدولاً لأعمال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمنع تكرار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

تنظيم الأعمال

”ويُسمح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي، بناءً على طلبهم، بأن يحضروا، بصفة مراقبين، جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء منظماتهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضا أن يقدموا، خطيا، آراءهم وتعليقاتهم بشأن المسائل الواقعة ضمن نطاق اختصاصهم، والتي يجوز تعميمها باعتبارها وثائق للجنة. وعلاوة على ذلك، تقرر اللجنة، بناءً على الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥، الذي سيطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، دعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي إلى الإدلاء ببيانات شفوية أمام اللجنة بقرار من اللجنة، على أساس كل حالة على حدة.

”ويُسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية، بناءً على طلبهم، بحضور جلسات اللجنة، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في المنطقة المخصصة لهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أن يقوموا، على نفقتهم الخاصة، بتقديم مواد مكتوبة للمشاركين في اللجنة. وتخصص اللجنة أيضا جلسة للمنظمات غير الحكومية لإلقاء كلمات فيها أمام كل دورة من دورات اللجنة“.

١٥ - وفي هذا الصدد، قال إنه جرى تلقي طلبات لحضور اجتماعات اللجنة من فلسطين؛ ومن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة

١١ - الرئيس: أشار إلى أن جدول أعمال جميع دورات اللجنة التحضيرية قد أُقر في الدورة الأولى في ٢٠٠٧ وأصدر باعتباره الوثيقة NPT/CONF.2010/PC.I/15، وقد استنسخ أيضا في تقرير اللجنة عن دورتها الثانية (NPT/CONF.2010/PC.II/13، الفقرة ٧).

١٢ - ووجه الأنظار إلى الجدول الزمني الإرشادي (NPT/CONF.2010/PC.III/INF.3) الذي ينبغي قراءته بالاقتران مع برنامج العمل (NPT/CONF.2010/PC.III/INF.2). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علما بالجدول الزمني الإرشادي (NPT/CONF.2010/PC.III/INF.3).

١٣ - تقرر ذلك.

١٤ - الرئيس: أشار إلى أنه وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، والذي يُطبق على أعمال اللجنة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، يحق لممثلي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حضور جلسات اللجنة وتقديم مواد سواء شفويا أو خطيا. وأشار أيضا إلى أن اللجنة في جلستها الأولى اعتمدت المقرر التالي، بناءً على المقررات السابقة والمواد ذات الصلة من النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥:

”يُسمح لممثلي الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناءً على طلبهم، بأن يحضروا، بصفة مراقبين، جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء بلدانهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضا أن يقدموا وثائق إلى المشاركين في اللجنة.

ورقات العمل والمقترحات التي تم تقديمها بالفعل في سلسلة المراحل الاستعراضية. وفي الدورة الأولى للجنة في ٢٠٠٧، زاد عدد الوثائق ثلاثة أضعاف تقريبا مقارنة بالدورة الأولى في سلسلة المراحل الاستعراضية السابقة. وفي الدورة الثانية للمؤتمر في ٢٠٠٨، انخفض عدد الوثائق ليقل عن النصف. وإصدار الوثائق الرسمية باللغات الست هو أحد أكثر بنود الميزانية تكلفة وأحد أهم العوامل في تزايد التكاليف.

١٩ - واختتم كلامه قائلا إن ممثلا اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجامعة الدول العربية طلبا الإدلاء ببيان أثناء المناقشة العامة للجنة. وقال إنه يعتبر أنه وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الأولى، أن اللجنة ترغب في دعوتها للإدلاء ببيان في نهاية المناقشة العامة.

٢٠ - تقرر ذلك.

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

٢١ - السيد مورينو فرنانديز (كوبا): تحدث بالنيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقال إن الفرصة لتحقيق تقدم فيما يتعلق بدعامة نزع السلاح في المعاهدة أصبحت قريبة المنال. وهو يرحب بالتزام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مؤخرا بالسعي نحو تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. والآن؛ ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات ملموسة للتخلص من الأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ويجب بذل كل الجهود لإيجاد بيئة مواتية لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، ومنح الإنسانية الأمن الذي تحتاج إليه. ويجب حل المسائل الإجرائية خلال الدورة الحالية. وينبغي للدول الأطراف أن تركز على الوصول إلى الأهداف المشتركة وليس على الخلافات فيما بينها.

التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومن ٧٧ منظمة غير حكومية (واردة في الوثيقة NPT/CONF.2010/PC.III/INF.4). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب أن تحيط علما بهذه الطلبات.

١٦ - تقرر ذلك.

١٧ - الرئيس: وجه الأنظار إلى التقرير المالي الوارد في NPT/CONF.2010/PC.III/1 الذي قُدم عملا بأحد مقررات اللجنة في دورتها الثانية. وفي تلك الدورة، وافقت اللجنة أيضا على أنه يجب أن تسدد في الوقت الصحيح الاشتراكات المقررة وغير المسددة كما أوضح التقرير. ما زال هناك قدر كبير من الاشتراكات غير المسددة، التي يرجع بعضها إلى عام ١٩٩٥. وأعرب عن سعادته بالإفادة أن هناك أموالا كافية لعقد الدورة الحالية. وقد أبدى الكثير من الدول الأطراف سرعة في التحرك خلال الأشهر الماضية لدفع اشتراكاتها في موعدها، مما يكفل إيداع الأموال اللازمة للمؤتمر الاستعراضي لدى الأمانة العامة قبل المؤتمر بفترة كافية ويكفل إمكانية القيام بالترتيبات اللازمة. وسوف تبين المدفوعات التي وردت بعد تجهيز التقرير المالي طباعته في إضافة التقرير، وستقوم الأمانة العامة بوضعها في صيغتها النهائية قرب انتهاء الدورة الحالية.

١٨ - ووجه الأنظار أيضا إلى الوثيقة NPT/CONF.2010/PC.III/INF.1 وبخاصة إلى الفقرتين ٨ و ٩ المتعلقة بالوثائق. ويجب على اللجنة أن تمتثل للمبادئ التوجيهية لتقديم الوثائق حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة لكفالة ترجمة الوثائق وتوزيعها في الوقت المناسب. وللإسراع بتجهيز وإصدار الوثائق التي تصدر أثناء الدورة، يوصى بشدة ألا تتجاوز الوثائق خمس صفحات. وللامثال لهذه المتطلبات، يرجى من الوفود ألا توفر إلا المعلومات الجديدة عند تقديم التقارير. ولا توجد حاجة لإعادة تقديم

٢٢ - وبالتعاون وتتشاور فيما بينها بغية إبرام اتفاقات في هذا الصدد. ويشكل إنشاء هذه المناطق ووضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، خطوة إيجابية وهامة نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

٢٦ - وأشار إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مستمرة في تطوير وتحديث ترساناتها النووية على حساب السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في الشرق الأوسط؛ ودعا إلى الإسراع في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعا أيضا إلى إنشاء هيئة فرعية؛ ضمن اللجنة الرئيسية الثانية، تكون مسؤولة عن النظر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠؛ اللذين أكدا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، ووضع منشآتها النووية كافة تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم المقترحات بهذا الشأن.

٢٧ - وأعاد تأكيد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز. وينبغي ضمان نقل التكنولوجيا النووية في حرية وبلا عوائق ودون تمييز. ووفقا لنتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠؛ ينبغي احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والمادة السادسة واضحة تماما في هذا الصدد، بما لا يدع مجالاً لتفسير المعاهدة أو لوضع شروط. وينبغي علاج الضرر الناشئ عن فرض قيود زائدة على الدول الأطراف من البلدان النامية.

٢٨ - ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن تبادل المعرفة النووية لأغراض عسكرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي حظر نقل المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة النووية، وتوفير المساعدات النووية

وبالرغم من وجود بعض الدلائل الواعدة؛ فإن نزع السلاح النووي يبقى هدفا بعيد المنال. وما زالت دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مقتنعة بالمواقف التي اتخذتها منذ زمن طويل بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وملتزمة بالوفاء بجميع تعهداتها وبموجب معاهدة عدم الانتشار والنتائج التي تم التوصل إليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على حد سواء. والسبيل الوحيد لضمان عدم قيام أي طرف باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إزالتها. وما زال التنفيذ التام للخطوات العملية الـ ١٣ التي اتفق عليها في عام ٢٠٠٠ ذا أهمية حاسمة. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يدعو إلى وضع إطار زمني محدد لتنفيذ المادة السادسة، وإنشاء آلية للتحقق من امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي إنشاء هيئة فرعية معنية بنزع السلاح النووي ضمن اللجنة الرئيسية الأولى.

٢٣ - وإلى أن يحدد الوقت الذي يتم فيه القضاء على الأسلحة النووية؛ ينبغي منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية شاملة، وغير مشروطة، ومُلزمة قانونا، ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي إنشاء هيئة فرعية معنية بهذه الضمانات.

٢٤ - ولكي يتم تحقيق هدف معاهدة عدم الانتشار؛ ينبغي تنفيذ دعواتها الثلاث بصورة متوازنة وغير تمييزية. وتهدف معاهدة عدم الانتشار إلى ضمان إيجاد توازن بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. والتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار لا يعني ضمنا ملكية غير محدودة للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لها.

٢٥ - ورحب بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. ويجب على الدول أن

تعمل دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بطريقة بناءة وفعالة لضمان تحقيق نتائج ملموسة في الدورة الحالية.

٣٢ - السيد بوجار (الجمهورية التشيكية): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والمهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وقال إن معاهدة عدم الانتشار توفر إطارا فريدا للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار وتعزيزهم على الصعيد الدولي. وقد جعلت التحديات الحالية في مجال الأمن الدولي معاهدة عدم الانتشار أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعلى المجتمع الدولي واجب الحفاظ على قوتها وسلامتها وتعزيزهما، ومواصلة الدعوة إلى عالميتها. تحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي الترويج لجميع الأهداف الواردة فيها.

٣٣ - وقال إنه يرحب بتجدد المشاركة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبتجدد التزام المجتمع الدولي بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وبيداء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولاحظ مع الاهتمام بتجدد المناقشة الدولية بشأن طرق النهوض بأهداف المعاهدة. وقال إن عام ٢٠٠٩ يطرح تحديات خطيرة بشأن الانتشار وسيكون حاسما في إيجاد حلول عن طريق المفاوضات، وبخاصة للمسألة النووية الإيرانية.

٣٤ - وسلسلة المراحل الاستعراضية الحالية تمثل فرصة لتعزيز الإحساس بوحدة الهدف لدى الدول الأطراف ولخلق بيئة دولية أكثر أمنا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل ضمان نجاحها. وأعرب عن تأييده للقرارات والمقرارات التي اعتمدت في ١٩٩٥، وللوثيقة الختامية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، ولعملية معاهدة عدم الانتشار، ودعا الدول

والعلمية والتكنولوجية إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة. واتفق التعاون النووي الذي أبرم مؤخرا مع دولة ليست طرفا في المعاهدة هو أمر مثير للقلق البالغ؛ حيث أنه قد يسمح بنقل المواد النووية إلى مرافق غير خاضعة للضمانات، ويشكل خرقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من المعاهدة، وللمبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي التي اعتمدت في عام ١٩٩٥.

٢٩ - والمادة العاشرة من المعاهدة واضحة جدا فيما يتعلق بحق الدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدة. ولم يتغير موقف دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة: ففي ذلك الصدد، تخطت المقترحات أحكام المعاهدة، وينبغي أن يخضع حق الدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدات أو الاتفاقيات لقانون المعاهدات الدولية.

٣٠ - ولقد كان فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ مخيبا للأمال بشدة. ولمنع تكرار أخطاء الماضي؛ ينبغي للجنة أن تسعى إلى تحقيق توافق آراء مبكر بشأن المسائل الإجرائية المتعلقة.

٣١ - ومعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين؛ تحمي العالم من الحرب النووية. ويجب على الدول أن تعمل بلا كلل لجعل هذا النظام عالميا، وإيلاء أهمية متساوية لدعامات المعاهدة الثلاث، وأن تعمل جنبا إلى جنب لكفالة أن تنضم إلى المعاهدة الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، دون شروط مسبقة. ودعا الوفود إلى العمل نحو تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بغيرية القضاء على الأسلحة النووية. ولكي تتحقق الاستفادة الكاملة من الفرصة السانحة حاليا، يتوجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة القيام بدورها. وسوف

الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٨ سبلا جديدة للأعمال المتعلقة بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

٣٨ - والاتحاد الأوروبي ملتزم بتزاع السلاح النووي. ويرحب بالتخفيضات التي حدثت في الأسلحة النووية ونظم إيصالها منذ نهاية الحرب الباردة؛ وبالتزام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بالاستعاضة عن معاهدة "ستارت ١" بمعاهدة جديدة ملزمة قانونا قبل انقضاء مدتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وبتدابير نزع السلاح النووي التي اعتمدها الدولتان العضوان به الحائزتان للأسلحة النووية. وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع مبادرات نزع السلاح التي طرحها الاتحاد الأوروبي على الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. وعلى المدى القريب، من الأهمية بمكان تحقيق بدء سريان الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣٩ - والاتحاد الأوروبي يؤيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في تطوير أبحاث الطاقة النووية، وإنتاجها، واستعمالها للأغراض السلمية. ويؤيد أيضا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان التعاون التقني وتقديم المساعدة التقنية وهو المساهم الأساسي في صندوق التعاون التقني التابع له.

٤٠ - ويجب أن يجري تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية في ظل أفضل الظروف من حيث السلامة والأمن وعدم الانتشار. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وهو يدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول في بناء البنية الأساسية الضرورية، كما أنشأ أداة للتعاون بشأن الأمان النووي لمساعدة البلدان على الاستفادة من خبرته الكبيرة في هذا الصدد.

٤١ - ويؤدي إنشاء آليات متعددة الأطراف إلى توفير بديل يمكن الاعتماد عليه فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية بشأن

غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

٣٥ - وسيعمل الاتحاد الأوروبي في الدورة الحالية مع جميع الدول الأطراف للاتفاق على جدول الأعمال المؤقت والنظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي وترشيح رئيسه؛ ولتحديد مجالات التقارب في إطار كل دعامة؛ والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقديم توصيات للمؤتمر الاستعراضي.

٣٦ - ولكي ينجح المؤتمر الاستعراضي، يجب أن يولي في هذا الصدد أهمية متساوية لكل دعامة من الدعومات الثلاث، وأن يعتمد تدابير ملموسة وفعالة وواقعية وتحظى بتوافق الآراء. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع الاتحاد الأوروبي مقترحات تفصيلية بشأن كل دعامة لإدراجها في خطة عمل يعتمدها المؤتمر الاستعراضي.

٣٧ - ويشكل تعزيز نظام عدم الانتشار أولوية أساسية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الترويج لتحقيق عالمية القواعد والصكوك التي تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتنفيذها. ويجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الامتثال التام للالتزامات في هذا الصدد وأن تتصدى على نحو سريع وفعال لعدم امتثال الآخرين. ولا تزال مخاطر الانتشار التي يشكلها البرنامج النوويان لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمرا يبعث على القلق الشديد. والوصول إلى حل عن طريق المفاوضات للمسألة النووية الإيرانية هو أمر أساسي، حيث يشكل اكتساب جمهورية إيران الإسلامية لقدرة نووية عسكرية تهديدا غير مقبول للأمن الإقليمي والدولي. ومن الأمور الهامة أيضا تحقيق عالمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه. ولكي تكون الإجراءات الدولية ضد الانتشار فعالة، يجب أن تستند إلى التعاون في الجوانب العملية. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد

التكنولوجيات الحساسة المتصلة بدورة الوقود. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للإسهام بمبلغ يصل إلى ٢٥ مليون يورو لإنشاء مصرف للوقود النووي تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويتطلع إلى مناقشة مقترحات مماثلة أخرى.

٤٢ - والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا كاملا ما تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أعمال بوصفها منظمة فريدة بالنسبة لتعزيز التعاون النووي السلمي، وكفالة الأمان النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب النووي.

٤٣ - واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالتنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالشرق الأوسط التي اعتمدها مجلس الأمن، ومؤتمر الاستعراض والتמיד لعام ١٩٩٥ والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي يدعو دول منطقة الشرق الأوسط إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بحيث يمكن التحقق من ذلك على نحو فعال.

٤٤ - السيد آلستروم (السويد): تكلم باسم ائتلاف البرنامج الجديد، وقال إن ائتلاف لا يزال ملتزما تماما بأهداف معاهدة عدم الانتشار ودعاماتها الثلاث جميعا. ويتوقف نجاح المعاهدة في الأمد البعيد على التنفيذ الكامل لجميع جوانبها. وفي الدورة الحالية، يجب على اللجنة وضع الترتيبات الإجرائية للمؤتمر الاستعراضي في صيغتها النهائية والاتفاق على المدخلات الموضوعية والتوصيات المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي. وعلى أقل تقدير، يجب عليها الاتفاق على إطار تنتهجه بشأن المؤتمر الاستعراضي، ويجب ألا تتكرر الأخطاء التي أدت إلى فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

٤٥ - وقال إنه يرحب بالتقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي، ولكنه أشار مع القلق إلى أن معظم تخفيضات

الأسلحة التي جرت حتى الآن لم تكن بلا رجعة ولم تتسم بالشفافية أو بإمكانية التحقق منها؛ وأن دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية لم يتقلص؛ وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد؛ وأن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد. وإضافة إلى ذلك، لم يُحرز تقدم حقيقي إزاء جعل الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يعتمد تدابير عملية تؤدي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٤٦ - وقال إنه في ضوء ما تقدم، يرحب بزيادة التأييد للقرار المتعلق بتزع السلاح النووي الذي قدمه الائتلاف إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية؛ وبالبيان المشترك الذي صدر مؤخرا عن رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ وبالتزام الإدارة الجديدة للولايات المتحدة بالتصديق على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وبإعادة البناء التدريجي لتوافق الآراء بشأن بدء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم ملموس ويتسم بالشفافية بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المعروضة على المؤتمر الاستعراضي، مما سيهيئ فرصة ليس لاستعراض تنفيذ كل جوانب المعاهدة فحسب، بل أيضا لتكوين التزام متجدد إزاء تحقيق أهدافها.

٤٧ - أيضا وقد قدم الائتلاف ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي في كل دورة من الدورتين السابقتين للجنة التحضيرية. وحددت الورقة الأولى سبعة مجالات تتطلب اهتماما عاجلا. وركزت الثانية على الشفافية وبناء الثقة والاستعداد التنفيذي. وفي الدورة الحالية، سيقدم الائتلاف ورقة عمل أخرى تتضمن المزيد من الأفكار والتوصيات. وتظل الورقات الثلاث قائمة ويمكن استخدامها لبناء توافق الآراء بشأن تقديم توصيات للمؤتمر الاستعراضي.

٥١ - ويتمثل أحد سبل تعزيز نظام عدم الانتشار في زيادة فعالية أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتيح البروتوكول الإضافي فرصا على هذا الصعيد. لذا ينبغي أن يصبح هذا البروتوكول، إلى جانب اتفاق الضمانات الشاملة، المعيار المقبول به عالميا للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار، ومعيارا أساسيا جديدا في مجال الصادرات النووية.

٥٢ - وختم كلامه بقوله إن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي بدأت تكتسب أهمية متزايدة. وقد اقترح الرئيس الروسي بناء هيكل أساسي عالمي للطاقة النووية، بينما أنشأ الاتحاد الروسي وكازاخستان المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في أنغراسك.

٥٣ - السيد تشنغ جينغى (الصين): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي يتيحها المؤتمر الاستعراضي لتعزيز الأهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة على نحو شامل ومتوازن. والصين، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، قد عملت دون كلل من أجل حظر الأسلحة النووية وتدميرها. وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت بـألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف كان، وبألا تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد مارست الصين ضبط النفس في بناء الأسلحة النووية؛ ولم تنشر مطلقا سلاحا نوويا في بلد آخر؛ ولم تشارك أبدا في سباق لتسلح النووي. والصين من أوائل الدول التي وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد التزمت بشكل صارم بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وهي تؤيد أيضا البدء مبكرا في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤٨ - السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي): رحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق تقدم على صعيد نزع السلاح النووي، وخاصة بيان الرئيس ميدفيديف أمام مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس والبيان المشترك الذي صدر عن الرئيسين ميدفيديف وأوباما في نيسان/أبريل. كما شدد في هذا الصدد على أن الأطراف في معاهدة "ستارت ١" قد تعهدت بعدم نشر أسلحة خارج أقاليمها الوطنية. وقد حدد الرئيس ميدفيديف بوضوح شروط نزع السلاح النووي وهي: وجوب منع تسليح الفضاء الخارجي؛ ووجوب عدم التعويض عن التخفيضات في الأسلحة النووية باستحداث نظم استراتيجية مجهزة بأسلحة تقليدية؛ ووجوب ضمان استحالة استحداث قدرات نووية قابلة للاسترجاع. ولا يمكن القبول بوضع تنزع فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار، بينما تعزز الدول غير الملزمة بالمعاهدة قدراتها في مجال الأسلحة النووية.

٤٩ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد البدء مبكرا في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والوقف الاختياري للتجارب النووية، رغم أهميته، ليس بديلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي للدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقّع وتصدّق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وهو يرحب بالتزام الولايات المتحدة في هذا الصدد.

٥٠ - وقد أحرز تقدم كبير بالنسبة لمنع وصول الجهات من غير الدول إلى الأسلحة والمواد النووية. ويرحب وفده بالتوصل مؤخرا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وهو متأهب لمناقشة تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط مع كافة الأطراف المعنية بغية وضع توصيات لاعتمادها في المؤتمر الاستعراضي.

٥٤ - وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي سلسلة عادلة ومعقولة من التخفيضات التدريجية. وينبغي للتدابير المتخذة في هذا الصدد أن تعزز الاستقرار الاستراتيجي الدولي وتوفر الأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بحظر وتدمير الأسلحة النووية، وأن تبرم صكاً قانونياً دولياً لتحقيق هذا الغرض. وريثما يتم ذلك، ينبغي لتلك الدول أن تحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية القومية، وأن تنتهج في مجال استعمال الأسلحة النووية نهج الدفاع عن النفس. وتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مسؤولية خاصة، وينبغي أن توأصلاً تخفيض حجم ترساناتهما النووية تخفيضاً شديداً. ورحب باتفاقهما على البدء في التفاوض بشأن معاهدة جديدة ثنائية الأطراف لنزع السلاح النووي، وأعرب عن أمله في أن توأصلاً خفض ترساناتهما النووية على نحو يمكن التحقق منه بلا رجعة.

٥٥ - وأشار إلى أن نزع السلاح النووي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاستراتيجي الدولي، وقال إنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح إبرام صك قانوني دولي يحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ينبغي للبلدان المعنية أن تراعي المصالح الأمنية للأخرين وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تقوض جهود نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وهو يرحب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ويؤيد الإسراع في إنشاء منطقة مماثلة في الشرق الأوسط.

٥٦ - وينبغي للمجتمع الدولي اعتماد نهج متكامل إزاء انتشار الأسلحة النووية. وينبغي بذل جهد لتهيئة بيئة دولية قائمة على التعاون والثقة. كما ينبغي معالجة المسائل النووية الإقليمية عن طريق الحوار والتفاوض، وزيادة تعزيز عالمية النظام الدولي لعدم الانتشار وسلامته، ونبذ ممارسة التزعة الانتقائية. وقال إن حكومته تحبذ تعزيز مهمة الضمانات التي

٥٧ - وينبغي معالجة العلاقة بين استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية بشكل متوازن للتأكد من أنها تعزز بعضها بعضاً بدلاً من أن تتعارض مع بعضها البعض. وقال إن حكومته تؤيد المبادرات التي طرحت مؤخراً والرامية إلى إقامة آلية متعددة الأطراف لإمدادات الوقود النووي. وينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً على إيجاد حل عملي مقبول للجميع. كما تؤيد الصين الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الترويج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٥٨ - السيدة سوردرز (كندا): قالت إنه يجب إعطاء الأولوية للتوصل إلى جدول أعمال واقعي ومتوازن للمؤتمر الاستعراضي، ويمكن استخدام جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ كنقطة للبدء.

وإداري دائمين. ويرى وفدها أن من المقلق افتقار معاهدة عدم الانتشار إلى الدعم المؤسسي الدائم الذي تتمتع به حتى بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتواضعة، لذلك فقد قدم ورقة عمل تتضمن توصيات تهدف إلى تعزيز هيكلها الأساسي والجدول الزمني لاجتماعها.

٦٣ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن استمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية سواء في إطار معاهدة عدم الانتشار أو خارجه يشكك في إمكانية بقائها بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ويجب أن تشدد توصيات اللجنة إلى المؤتمر الاستعراضي على أهمية تنفيذ المعاهدة على نحو متوازن واتخاذ خطوات عملية للوفاء بالالتزامات الواردة في المعاهدة وفي نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وهذا بدوره يتطلب الإسراع في تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث تتعرض الدول لتهديد نووي متزايد.

٦٤ - ويتمثل السبيل الوحيد لتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية في تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ووفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات الناتجة عن هذه المعاهدة. ورغم الترحيب الذي تستحقه التصريحات الصادرة مؤخرا عن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي حددت فيها التزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإن تلك التصريحات لا تكفي في حد ذاتها ومن نفسها لحماية المعاهدة. واستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في حيازة الترسانات النووية لأغراض الردع، واستحداث أجيال جديدة من هذه الأسلحة، وتقديم المساعدة إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة، والنشر المتواصل لأسلحة نووية في أراضي دول غير حائزة للأسلحة النووية هي جميعها أمور تقوض أهداف المعاهدة والمساواة المفترضة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

الامتثال لقرارات مجلس الأمن، والوفاء بالتزاماتها في إطار المحادثات السادسة، والتزامها من جديد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن وأن تعمل على نحو استباقي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يخص المزاем التي تشير إلى أن الجمهورية العربية السورية قد بنت سرا مفاعلا نوويا، شددت على أن حق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يأتي مقترنا بالتزامات.

٦٥ - وقالت إنها ترحب بتخفيض الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة. كما أن تجدد زخم محادثات نزع السلاح بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أمر مشجع على حد كبير. وأعربت عن أملها في نجاحهما في تحقيق الهدف المنصوص عليه في بيانهما المشترك الأخير. ومع هذا، فإن مفاوضات نزع السلاح مسؤولية تقع على أعتاق جميع الدول. وأعربت أيضا عن الأسف لأن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد، ولأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ سريانها بعد، ولأن التزامات نزع السلاح التي أعلن عنها في عام ١٩٩٥ لم تنفذ بعد. وحثت جميع الدول على اتخاذ خطوات للسير قدما نحو تحقيق هذه المبادرات الثلاث.

٦٦ - وتؤمن كندا بأن الطاقة النووية ضرورية لزيادة الرخاء، وتعزيز التنمية المستدامة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتقليص التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لذا فإنها تؤيد التعاون النووي السلمي مع الهند.

٦٧ - والمجتمع الدولي يدخل حاليا عصرا جديدا واعداء. وينبغي له أن يفكر جديا في كيفية تحسين فعالية الدبلوماسية والتعاون المتعدد الأطراف. ويمكن أن تعالج بعض التحديات التي تواجه معاهدة عدم الانتشار في الآونة الأخيرة عن طريق تعزيز عملية الاستعراض من خلال توفير دعم سياسي

الاقتراح، وللحل القائم على دولتين، وللانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو لإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل السلام والأمن في المنطقة. وفي حين تشير إسرائيل على نحو غير مبرر إلى التهديدات العربية، فإن لدى الدول العربية مخاوف أمنية مشروعة من برنامج إسرائيل النووي. والجهود المبذولة لمعالجة القضايا الإقليمية المتعلقة بعدم الانتشار مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الدول في المنطقة.

٦٨ - ومصر تعترف بحق الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ويجب على الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية أن تيسر وصول هذه الدول إلى التكنولوجيا والمواد النووية. وأشار مع القلق إلى المحاولات التي يبذلها البعض لتقييد قدرة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ممارسة ذلك الحق، وذلك من خلال استحداث فئات مصطنعة للتمييز بين تكنولوجيات نووية حساسة وغير حساسة وبين دول مسؤولة وغير مسؤولة، والمحاولات التي قامت بها مجموعة موردي المواد النووية لفرض قيود إضافية على بعض البلدان وليس جميع البلدان، وللتأثير على تحديد احتياجات الدول من الطاقة النووية، وللحد من خياراتها في مجال إمدادات الوقود.

٦٩ - ومن الواضح أن معاهدة عدم الانتشار في حاجة إلى استعراض شامل. وتولي حكومته أهمية كبيرة لمسألة التوصل، بتوافق الآراء، إلى اعتماد ينتهي إليها الاستعراض الشامل تؤكد مجدداً التزام جميع الدول الأطراف وتضع خطة عمل محددة زمنياً لتنفيذ المعاهدة ومجموعة قرارات عام ١٩٩٥ المتعلقة بالتمديد.

٧٠ - السيد سوليفان (أستراليا): رحب بالالتزام الجديد بإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وبتدابير نزع السلاح

٦٥ - ويجب على اللجنة أن تعترف بأن نزع السلاح النووي لم يتحقق. ويجب أن تكون التصريحات الأخيرة بشأن نزع السلاح النووي مصحوبة بتدابير محددة زمنياً تستند إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠. ويؤمل أن تؤدي الجهود المبذولة لإحياء مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل يتضمن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب أيضاً خلال سلسلة المراحل الاستعراضية الحالية أن تتوصل الدول الأطراف إلى الاتفاق على ترتيبات عالمية وغير تمييزية وملزمة قانوناً من أجل حماية الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

٦٦ - ورغم الجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط للتقيد بمعاهدة عدم الانتشار وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن رفض إسرائيل لأي التزامات وضلوعها المستمر في أنشطة نووية غير سلمية خارجة عن نطاق معاهدة عدم الانتشار يعرض المنطقة لخطر سباق تسلح نووي. وقد كان قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط محورياً بالنسبة لقبول الدول العربية بالتمديد غير المحدود للمعاهدة. وفي غياب أي خطوات عملية من أجل تنفيذ ذلك القرار، تتساءل الشعوب العربية عن جدوى تمديد معاهدة لم تضمن أمنها ولم تتمكن من دفع إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية أو إلى وضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم يؤد قيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم الدعم لدول غير منضمة إلى المعاهدة إلا إلى زيادة المخاوف من احتمال توفير هذه المعاملة التفضيلية لإسرائيل في المستقبل. والدول المقدمة لهذا القرار مسؤولة عن تنفيذه بالكامل.

٦٧ - ويشكل الالتزام العربي بالسلام والأمن الإقليميين جوهر مبادرة السلام العربية. ويشكل رفض إسرائيل لذلك

معاهدة عدم الانتشار، فإن حق الحصول على الطاقة للأغراض السلمية ليس مطلقاً بل تجب ممارسته وفقاً لأحكام المعاهدة. وقال إن وفده مهتم بسماع المزيد عن النهج المتعددة الأطراف للتعامل مع دورة الوقود، والتي قد تساعد على منع انتشار التكنولوجيات النووية الحساسة. ومضى يقول إنه يدعو الهند وباكستان وإسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن توفر نظم عدم الانتشار إلى تلك الدول إلى أقصى حد ممكن.

٧٣ - وقد يكون من المفيد أن يصدر المؤتمر الاستعراضي مخطط عمل يتمشى، إذا أمكن، مع الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠. ولكي تكون للدول الأطراف ثقة في هذا المخطط فإنها تحتاج إلى تأكيدات بأن جميع الدول تنفذ نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة وبأنه سيكون بوسع الدول الأطراف رصد تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على نحو أكثر فعالية مما جرى في الماضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تجدر دراسة الاقتراح القاضي بالاستعاضة عن عملية اللجنة التحضيرية بعدد من الاجتماعات القصيرة السنوية للدول الأطراف. وأخيراً، ينبغي لنتائج المؤتمر الاستعراضي أن تساعد على تحقيق تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن تأخذ في الحسبان المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الدول في المنطقة.

٧٤ - السيدة موسلي (نيوزيلندا): قالت إن مشهد نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يبدو على عتبة تغيير إيجابي. وهي ترحب بالتصريحات التي صدرت مؤخراً عن الرئيسين أوباما وميدفيديف وبالتزامهما بالتفاوض على اتفاق جديد بشأن تخفيض الأسلحة النووية. وتتضمن خريطة الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية التي أعلنتها اليابان مؤخراً الكثير مما تريده نيوزيلندا. ويتطلع وفدها إلى المؤتمر الذي تعتمده اليابان استضافته في أوائل عام ٢٠١٠.

الذين أعلنهما مؤخراً الرئيس أوباما، وبالبيان المشترك الصادر مؤخراً عن الرئيسين أوباما وميدفيديف. وقال إنه يجب الآن على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بعدم الحصول على أسلحة نووية وبوضع مرافقها النووية تحت الضمانات الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة أن تعتمد جدول أعمال وأن تحدد القضايا الرئيسية التي سيجري النظر فيها في عام ٢٠١٠.

٧١ - وأستراليا تؤيد منذ أمد بعيد عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وقد أعلن رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٨ إنشاء لجنة دولية معنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وتهدف تلك اللجنة إلى تنشيط الجهود العالمية المبذولة في هذا الصدد. وقال إنه يرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إبرام معاهدة ملزمة قانوناً ويمكن التحقق منها، خلفاً لمعاهدة "ستارت ١"، وكذلك بالتخفيضات النووية التي أجرتها فرنسا والمملكة المتحدة. ويرجى أن تقوم الصين بإجراء تخفيضات على نحو يتسم بشفافية ماثلة. وهو يحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بتخفيضات أسرع وأعمق ولا رجعة فيها في جميع فئات الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لجميع الدول أن تعطي الأولوية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأستراليا، بوصفها أحد رؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩، تعمل جاهدة على ضمان أن يوافق المؤتمر خلال هذا العام على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في سياق اتفاق على برنامج عمل متوازن.

٧٢ - يثير امتناع بعض الدول عن التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية القلق بشأن طبيعة برامجها النووية. كما أن منع الإرهاب النووي جزء مهم من خطة منع الانتشار النووي. وإذا كان ضمان الوصول إلى الطاقة النووية المستعملة للأغراض السلمية يشكل ركناً أساسياً لقوة

شأنه تعزيز معاهدة عدم الانتشار ودفع العالم خطوة إلى الأمام نحو تحقيق خلوّه من الأسلحة النووية.

٧٨ - السيد جينيف (قيرغيزستان): قال إنه بالرغم من أن معاهدة عدم الانتشار تواجه تحديات غير عادية، إلا أن الظروف العالمية تهيء الفرصة للمضي قدما في خطة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويجب الاستفادة من الدورة الحالية لإحياء روح التعاون التي كانت واضحة في عام ٢٠٠٢؛ وهو يأمل، لتحقيق ذلك، أن تُحل المسائل الإجرائية بسرعة حتى يتسنى تحويل الانتباه إلى المسائل الموضوعية.

٧٩ - وما زالت الآمال الكبيرة التي عقدتها قيرغيزستان تلو المؤتمر الاستعراضي المعقود في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لم تتحقق إلا جزئيا. وتشعر حكومتها بخيبة أمل شديدة إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح، وعدم بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعدم إحراز تقدم ملموس بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها، وإزاء توقف تخفيضات الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. وقال إنه يأمل أن تتطرق المراحل الاستعراضية الحالية إلى تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة وأن تناقش طرق التعجيل بتحقيق تخفيضات شفافة لا رجعة فيها في الأسلحة النووية بكل فئاتها. ويولي وفده أهمية خاصة للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صدقت قيرغيزستان عليها في عام ٢٠٠٣.

٨٠ - وقال إنه يسره الإبلاغ بأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى قد دخلت إلى حيز النفاذ مؤخرا، وهي المعاهدة التي تعهد أطرافها، ضمن جملة أمور، بالمساعدة في إصلاح بيئة الأقاليم التي تضررت من التلوث الإشعاعي نتيجة أنشطة سابقة متعلقة بالأسلحة النووية، وإبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٥ - ونيوزيلندا تسرها المساهمة في جهود عدم الانتشار. فهي عضو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وما فتئت تنفذ رقابة صارمة على الصادرات. ويجب معالجة قضايا التحقق المعقدة بحزم، وذلك من خلال الحفاظ على سلامة المعاهدة وتعزيز قوة نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمثل البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ركنا أساسيا، وهو يشكل مع اتفاق الضمانات الشاملة معيار التحقق المعاصر.

٧٦ - وقالت إن وفدها لا يزال قلقا بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني. وينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون تعاوننا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تمثل دون إبطاء لجميع قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولقرارات مجلس الأمن. ويشكل برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديا خطيرا لعدم الانتشار النووي وللسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ومن المخيب للآمال أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ردت على الإدانة الدولية التي قوبل بها إقدامها مؤخرا على إطلاق صاروخ بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعيد التفكير في قرارها وأن تشارك مجددا في المحادثات السادسة الأطراف.

٧٧ - ومن المهم ضمان بقاء الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية متاحة لجميع الدول الأطراف، وأن تدار هذه التكنولوجيات على نحو يتسم بالسلامة والأمن، وألا تسهم في الانتشار النووي. وإدارة النفايات مسألة أساسية أيضا. ويقف وفدها متأهبا للعمل مع جميع الدول الأطراف لضمان قيام المؤتمر الاستعراضي بإجراء استعراض شامل لمعاهدة عدم الانتشار، والاتفاق على مسار للعمل من

٨١ - وقد تغير العالم بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما يستوجب أن يتكيف نظام عدم الانتشار النووي. وتشكل الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. ولذلك، يؤيد وفده جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولي؛ ويؤيد جهودها لتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ويؤيد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٨٥ - والدورة الحالية ضرورية للإعداد للمؤتمر الاستعراضي وبالتالي لنجاحه. ويجب على اللجنة ألا تقدم توصيات إجرائية فحسب، بل أن تقدم أيضا توصيات موضوعية بشأن الدعامات الثلاث جميعها. وهو يقترح لهذا الغرض استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وعلى وجه التحديد تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في عام ٢٠٠٠، وتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي أُخذ في عام ١٩٩٥. وتقع على الدول الأطراف مسؤولية إرسال إشارة قوية فيما يتعلق بصلاحيات الإطار المتعدد الأطراف، وأن تعطي مصداقية لمعاهدة عدم الانتشار. والتنفيذ المتوازن لدعامات المعاهدة الثلاث هو أمر ضروري في هذا الصدد.

٨٦ - ومضى يقول إنه يهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنفذ المادة السادسة، بما في ذلك تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد الشفافية وإمكانية التحقق واستحالة الرجعة. ويجب على هذه الدول أن تأخذ على عاتقها تقليص دور الأسلحة النووية والتخلص منها في آخر الأمر، وهو يأمل أن تُترجم التعليقات التي أُبدت مؤخرا في هذا الشأن إلى إجراءات ملموسة. وإلى أن يجين الوقت الذي يتم فيه التخلص من الأسلحة النووية، يجب إعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونظرا لأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من المؤسف عدم إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط. ويعني رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ورفضها إخضاع منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن المنطقة تعيش في حالة من انعدام الأمن بشكل دائم.

٨٢ - ولم يول في الماضي اهتماما كافيا للتخفيف من حدة أثر برامج الأسلحة النووية على البيئة. وهو يهيب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية التي تمتلك الخبرة في ميدان تنظيف الملوثات المشعة والتخلص منها أن تنظر في توفير المساعدة للأغراض العلاجية، كما أنه يوجه الأنظار إلى المؤتمر الإقليمي المعني بنفايات اليورانيوم المعقود في بيشكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وإلى المنتدى الدولي رفيع المستوى بشأن نفايات اليورانيوم المزمع عقده في جنيف في شهر حزيران/يونيه.

٨٣ - وختم كلامه قائلا إنه يرحب بالتوصيات المذكورة في دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124)، وإنه يؤيد الرأي الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ٦٠/٥٧. وقال إن وفده يعرب عن تقديره للقيادة التي أبدتها اليابان، ضمن بلدان أخرى، في إثارة مسألة التثقيف والتدريب في سياق معاهدة عدم الانتشار، وإن وفده يتطلع للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى المهتمة بالأمر لوضع خطوات عملية للمساعدة على تنفيذ التدابير التي تدعو إليها الدراسة.

٨٤ - السيد بن مهدي (الجزائر): قال إن البيانات التي أدلى بها مؤخرا زعماء الدول الحائزة للأسلحة النووية - الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على وجه الخصوص - تبشر بالخير

مؤخرا بإطلاق قذيفة، كما هددت باتخاذ المزيد من التدابير، بما في ذلك إجراء تجارب نووية وتجارب لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. وهو يبحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد التام بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وقرار مجلس الأمن رقم ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وعلى تنفيذ البيان المشترك لعام ٢٠٠٥ وغيره من الاتفاقات المعتمدة خلال المحادثات السادسة الأطراف.

٩١ - ولتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، ينبغي تعزيز نظام الضمانات النووية من خلال تحقيق عالمية اتفاق الضمانات الشاملة الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي. ويستلزم نزع السلاح وعدم الانتشار أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكرا وأن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأردف قائلا إنه يرحب بالتزام الولايات المتحدة بالتصديق على المعاهدة، وإنه يبحث البلدان التي لم تحذوها بعد على أن تفعل ذلك.

٩٢ - والحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة، إلا أن ذلك يحتاج إلى ضمانات فعالة ضد إساءة استخدامها.

٩٣ - وقال إن وفده يدرك قيمة النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي. وقد تنبئ الدول التي تحتاج للطاقة النووية السلمية عن المضي في انتهاج تكنولوجياتها الخاصة لتخصيب اليورانيوم إذا ما وُجدت آلية دولية لتوفير إمدادات مضمونة ومستدامة من الوقود. ويجب أن يكون ذلك النهج مبنيا على معايير موضوعية وعادلة وأن يُنفذ بطريقة لا تنكر الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أو تحد منه. وختاما، يجب على الدول الأعضاء النظر في القيام برد فعال وجماعي عند قيام إحدى الدول الأعضاء بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

٨٧ - ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي عنصر أساسي من عناصر نزع السلاح النووي، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك دون تأخير. وقال إن وفده يشعر بالتفاؤل لإعلان المجتمع الدولي التزامه مجددا بالبداية في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبإعراب الولايات المتحدة عن استعدادها للالتزام بمعاهدة يمكن التحقق منها.

٨٨ - وبالنسبة إلى عدم الانتشار، دعا إلى تنفيذ الأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار على نحو غير انتقائي ومتوازن وغير تمييزي، وهو يؤكد مجددا أيضا الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحظى المناقشات الحالية بشأن إنشاء آلية متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي بأوسع نطاق ممكن من المشاورات فيما بين الدول الأعضاء.

٨٩ - وختتم كلامه قائلا إن الجزائر، بصفتها رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، قد قدمت مشروع برنامج عمل شامل ومتوازن لهذه الهيئة، وتعرب عن أملها في أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء بما يمكن المؤتمر من استئناف عمله.

٩٠ - السيد أوجون (جمهورية كوريا): قال إن المناقشة بشأن نزع السلاح قد عززت مجددا بالمبادرات المطروحة من قبيل مقترح الأمين العام المكون من خمس نقاط لنزع السلاح النووي، ورؤية الرئيس أوباما لعالم خال من الأسلحة النووية. ويشكل التزام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي باستبدال معاهدة "ستارت ١" بنهاية العام أمرا يدعو للتفاؤل. أما بعد، فإن معاهدة عدم الانتشار تواجه تحديات خطيرة، خاصة فيما يتعلق بعدم الانتشار. ومما يؤسف له أنه بالرغم من الجهود المضنية المبذولة لجعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خالية من الأسلحة النووية، إلا أنها قامت

الدول الأفريقية ما زالت ملتزمة بالدعمات الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وهو يرحب بالتطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي، إلا أن نزع السلاح يجب أن يكون شفافاً وقابلًا للتحقق منه ولا رجعة فيه حتى يصبح ذا مغزى. وثمة أساس سليم مبني على توافق الآراء لتحقيق ذلك الهدف موجود في سياق معاهدة عدم الانتشار. ومن المهم ألا تغيب عن الأذهان المكاسب السابقة، بما في ذلك تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة لعام ٢٠٠٠.

٩٩ - وثمة هدف مشترك آخر وهو عدم الانتشار النووي. وقد أدت الدول الأفريقية دورها بالالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وبإبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا). ويشكل إنشاء تلك المناطق خطوة إيجابية نحو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وقال إنه يحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تظهر التزامها بهذه المناطق، وإنه يدعو إلى تحقيق تقدم ذي مغزى بشأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. وإلى أن تتحقق إزالة الأسلحة النووية، يلزم أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن توضع الصيغة النهائية لهذه الضمانات في صك عالمي ملزم قانوناً على سبيل الأولوية.

١٠٠ - وختم كلامه قائلاً إن المنتديات المتعددة الأطراف توفر الإطار الأكثر فاعلية لمفاوضات نزع السلاح. وإنه يهيب بجميع الوفود أن تُظهر الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز التقدم بشأن الدعمات الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار جميعها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

٩٤ - السيد سترويلي (سويسرا): قال إن المواقف التي يتعذر التوفيق بينها بشأن حالة تنفيذ معاهدة عدم الانتشار ما زالت تمنع الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن أفضل طريق لتعزيز نظام عدم الانتشار. فالبعض يركز على مخاطر الانتشار؛ والبعض الآخر يريد نزع السلاح بسرعة أكبر؛ وثمة عدد متزايد ممن يرفضون فرض القيود على إمكانية الحصول على التكنولوجيا النووية بسبب الشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

٩٥ - ويرتبط كل من الشواغل مباشرة بواحدة من الدعمات الثلاثة. وهكذا، فقد تحتوي مصادر الخلاف بين الدول هي ذاتها على عناصر للتوصل إلى حل توافقي فيما بينها. ومن ثم يجب إعادة فلسفة الحلول التوفيقية وثقافة تعددية الآراء مجدداً إلى مكانتهما الحقة. كما يجب على الدول الأطراف الالتزام بتعديل التركيز الموجه لكل من الدعمات الثلاث، وتنفيذ نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة في أسرع وقت ممكن، وعلى وجه التحديد مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعتمدة في عام ١٩٩٥ والخطوات الثلاث عشرة المعتمدة في عام ٢٠٠٠.

٩٦ - وفي ضوء ما تقدم، هناك ما يدعو للتفاوض. وأبدى ترحيبه بصفة خاصة بالتزام رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بالبدء في المفاوضات بشأن اتفاق يحل محل معاهدة "ستارت ١"، وبالفرص الناشئة على الصعيد المتعدد الأطراف. بمؤتمر نزع السلاح.

٩٧ - وقال إنه يأمل أن توفر الدورة الحالية فرصة لتأكيد تلك التطورات وأن تُعطى زحماً جديداً لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار ولأجهزة المتعددة الأطراف ككل، كما إنه يشجع جميع الدول الأطراف على العمل بصورة بناءة للتوصل إلى حل سريع للمسائل الإجرائية المحيطة بالمؤتمر الاستعراضي.

٩٨ - السيد أوييساكين (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية التي تؤيد البيان الصادر باسم دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وقال إن مجموعة